

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من البعثتين الدائمتين لنيوزيلندا وأستراليا تحيلان بها نص إعلان أوكلاند بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية

تهدي البعثتان الدائمتان لكل من أستراليا ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة في جنيف تحياتهما إلى مكتب شؤون نزع السلاح، بصفته أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتتشرفان بتعميم نص إعلان أوكلاند بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية.

وقد اعتُمد إعلان أوكلاند في ختام مؤتمر المحيط الهادئ بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية، الذي عقد في أوكلاند، نيوزيلندا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وكان الهدف من المؤتمر هو تقييم وتعزيز تنفيذ الثلاث معاهدات المتعلقة بالأسلحة التقليدية: معاهدة تجارة الأسلحة، ٢٠١٣؛ واتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨؛ واتفاقية عام ١٩٩٧ المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وحضر المؤتمر، الذي عُقد تحت رعاية حكومتي أستراليا ونيوزيلندا، ممثلو ١٤ من دول آسيا والمحيط الهادئ، علاوة على مشاركة ممثلين من الأمانة ووحدات دعم تنفيذ المعاهدات الثلاث.

وتطلب البعثتان الدائمتان لأستراليا ونيوزيلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تسجيل إعلان أوكلاند المرفق المتعلق بمعاهدات الأسلحة التقليدية وتعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وتغتنم البعثتان الدائمتان لأستراليا ونيوزيلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف هذه الفرصة لإعراب مجدداً عن أسمى عبارات التقدير لمكتب شؤون نزع السلاح، بصفته أمانة مؤتمر نزع السلاح، وللبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.



إعلان أوكلاند بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية

١٢-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

أوكلاند، نيوزيلندا

١- اجتمعت بلدان المحيط الهادئ في أوكلاند^(١) من ١٢-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ لتقييم وتعزيز تنفيذ المعاهدات الثلاث المتعلقة بالأسلحة التقليدية: معاهدة تجارة الأسلحة، ٢٠١٣؛ واتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨؛ واتفاقية عام ١٩٩٧ المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وجميع المعاهدات الثلاث مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي ولمنطقتنا لأسباب تتعلق بالجوانب الإنسانية والأمنية والتنمية.

٢- ورحب وكيل وزارة الخارجية للشؤون البرلمانية في نيوزيلندا، فليتش تابتو، بقدوم الوفود إلى أوكلاند. وكان الاجتماع تحت رعاية أستراليا ونيوزيلندا، وحضره ممثلون من أمانات المعاهدات الثلاث التي تتخذ من جنيف مقراً لها (معاهدة تجارة الأسلحة وأمانة وحدات دعم تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية وأمانة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد)، والتي رحب جميع المشاركين بوجودها في المنطقة. كما حضر الاجتماع ممثلون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني. ويرفق بهذه الوثيقة برنامج الاجتماع وقائمة المشاركين.

معاهدة تجارة الأسلحة

٣- تحدد معاهدة تجارة الأسلحة المعايير الدولية لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية وتحويل دون تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتهدف إلى الحد من المعاناة الإنسانية وتعزيز السلم والأمن والاستقرار (بما في ذلك من خلال منع الجريمة العابرة للحدود الوطنية والأعمال الإرهابية). وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الناجمة عن تجارة الأسلحة والذخائر دون رقيب، فإن مقتضيات المعاهدة بشأن تعزيز ضوابط نقل الأسلحة ومنع تحويلها تساهم بشكل مباشر في تعزيز رؤية قادة المنتدى لمنطقة المحيط الهادئ بوصفها منطقة للسلام والوثام والأمن والرخاء الاقتصادي. ويمكن أن تكون أحد أهم التطورات المعيارية في عصرنا.

٤- ويبلغ الدول أعضاء في المعاهدة من منطقة المحيط الهادئ أربع دول فقط حتى الآن، ولكن هناك اهتمام كبير بالمعاهدة ويعكف عدد من الدول على استكمال عمليات التصديق أو الانضمام. ويوجد عدد قليل من الدول الجزرية في المحيط الهادئ المصدرة للأسلحة، لكن المنطقة عرضة لتسريب الأسلحة. وثمة تصميم عام على ألا تكون المنطقة مركزاً للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، إضافة إلى الرغبة في تدعيم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق عالمية المعاهدة. وهناك مجموعة من الأولويات التي تتنافس على موارد شحيحة في منطقتنا - ولكن مثلما تتوقع بلدان منطقة المحيط الهادئ من المجتمع الدولي الالتزام بالقضايا العالمية مثل تغير المناخ، فهي تسلم بضرورة التزامه أيضاً بالمسائل الأمنية الأخرى التي تركز بصورة أساسية على الجوانب الإنسانية.

(١) أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا.

٥- وأوضح المشاركون في المؤتمر أنهم على علم بالدراسة التي مولتها أستراليا مؤخراً بشأن فوائد المعاهدة على نطاق أوسع، وهي دراسة أعدها مركز الحد من العنف المسلح، وتبين العلاقة بين المعاهدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم تحقيق الكثير من أهدافها السبعة عشر.

٦- وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تقديرهم للنهج الذي اتبع على نطاق المنطقة إزاء اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها، واقترحوا الاستفادة من إعلان الأمن المعزز لمنطقة المحيط الهادئ ("إعلان بايكيتاوا" الشامل)، الذي تجري مناقشته في المنطقة حالياً، بغية تعزيز الاستفادة من المعاهدة عن طريق تسليط الضوء على دورها في تعزيز الأمن من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء الإرادة السياسية اللازمة لدعم زيادة مشاركة دول المحيط الهادئ.

٧- وتفتقر العديد من دول المحيط الهادئ لنظم المراقبة الوطنية وعمليات النقل في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية، وبالتالي فإن الانضمام لعضوية معاهدة الأسلحة التقليدية تترتب عليه آثار من حيث الموارد. أما العقبات الأخرى التي تحول دون الانضمام بصورة أوسع إلى الاتفاقية فتشمل محدودية القدرات؛ والتحديات المتعلقة بأمن الحدود؛ والقيود المفروضة على جمع البيانات وحفظ السجلات؛ والحاجة إلى تشريعات في بعض الولايات القضائية. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تقديرهم لعروض المساعدة المقدمة للتغلب على هذه العقبات التي بينتها أمانة معاهدة تجارة الأسلحة؛ ورئاسة اليابان للمؤتمر الرابع للدول الأطراف؛ والرئيس الألماني للجنة الاختيار التابعة لصندوق التبرعات الاستئماني؛ والمستشار القانوني الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ومدير مراقبة الأسلحة؛ ورئيس فريق وحدة الأسلحة في منظمة عالم أكثر أماناً؛ ومدير مراقبة الأسلحة في مركز الحد من العنف المسلح.

٨- وشجّع المشاركون أيضاً على حضور الاجتماعات المقبلة للمعاهدة والاستفادة من أدوات المساعدة الحالية، بما في ذلك القانون النموذجي للمعاهدة المقدم من نيوزيلندا، وقائمة المراقبة الوطنية النموذجية، فضلاً عن طائفة من الموارد على شبكة الإنترنت.

اتفاقية الذخائر العنقودية

٩- تنص اتفاقية الذخائر العنقودية على الحظر الشامل للذخائر العنقودية استناداً إلى المبادئ القائمة على الإنسانية والقلق بشأن مدى معاناة المدنيين بسبب هذه الأسلحة. وهناك قلة من دول منطقة المحيط الهادئ التي لديها تجارب مباشرة فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، لكن للمنطقة دور يتمثل في الانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز قاعدة مناهضة هذه الأسلحة اللاإنسانية وزيادة وصمها.

١٠- وهناك في الوقت الراهن سبع فقط من دول منطقة المحيط الهادئ التي أصبحت أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية. ويعكس ذلك قلة الموارد وتضارب الأولويات التي يواجهها عدد من دول المنطقة. كما تعني قلة الموارد أن بعض الدول الأطراف تواجه صعوبات في الوفاء بالجدول الزمني لتقديم التقارير.

١١- ومع ذلك، تسلم دول المنطقة بالأساس الأخلاقي والإنساني الواضح فيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، ويتجلى تجاوب بلدان منطقة المحيط الهادئ مع الاتفاقية في تصويتها لصالح كل قرارات الجمعية العامة الداعية إلى الانضمام إليها. وتدرك دول منطقة المحيط الهادئ الضرر الطويل الأجل الذي نجم عن استخدام الذخائر العنقودية في السابق في بعض البلدان الآسيوية المجاورة، وترى أن انضمام دول منطقة المحيط الهادئ للاتفاقية يبعث برسالة تضامن هامة للمنطقة على نطاق أوسع.

١٢- وتعهد عدد من الدول الأطراف باستعراض الحاجة إلى وضع تشريعات محلية للتنفيذ، كما تعهدت بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير خلال الأسابيع القادمة. وتعهدت بعض الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية بأن تنظر بشكل إيجابي في الانضمام إليها. أما دول منطقة المحيط الهادئ المتأثرة بالذخائر غير المنفجرة، فقد أعربت عن رغبتها في استكشاف أوجه التآزر المحتملة بين الاتفاقية والجهود الجارية بشأن مواجهة التحديات المتصلة بالتلوث بالذخائر غير المنفجرة (بما في ذلك من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ، وطائفة من الشراكات الثنائية).

١٣- وسلطت المناقشات الضوء على توافر عدد من الأدوات والموارد ذات الصلة بالاتفاقية (بما في ذلك القوانين النموذجية للاتفاقية التي عممتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ونيوزيلندا أيضاً؛ ودليل التصديق الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وبرنامج الرعاية الذي ييسر للدول الأطراف في الاتفاقية حضور الاجتماع السنوي في جنيف، إلى جانب طائفة من الموارد على شبكة الإنترنت. ورحب المشاركون بعروض المساعدة المقدمة من وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية). وعرضت نيوزيلندا، بوصفها منسقة تدابير التنفيذ الوطنية، متابعة التشريعات النموذجية من خلال تقديم المساعدة القانونية من قبل الخبراء إلى أي دولة في منطقة المحيط الهادئ ترى ذلك مفيداً لتنفيذ الاتفاقية.

اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

١٤- اعتمدت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً شاملاً للألغام الأرضية المضادة للأفراد، تصميمها منها على إنهاء المعاناة والإصابات الواسعة النطاق التي يتعرض لها أشخاص معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزل. ومن حسن الطالع أن منطقة المحيط الهادئ خالية من الألغام المضادة للأفراد، وثمة تأييد واسع النطاق في المنطقة لهذه الاتفاقية وأهدافها الإنسانية.

١٥- وتحسباً لرغبة المنطقة في إبداء التضامن العالمي مع الدول المتضررة في جميع أنحاء العالم، ومن أجل المساعدة على بناء الزخم اللازم للتوصل إلى معيار عالمي حقيقي لمكافحة جميع هذه الأسلحة اللاإنسانية، أصبحت دول منطقة المحيط الهادئ، باستثناء ثلاث منها، أطرافاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. بيد أن عدداً من هذه الدول الأطراف لم تسن بعد تشريعات التنفيذ على الصعيد الداخلي، وتأخرت بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير، وذلك بسبب تضار الأولويات وقلة الموارد.

١٦- ومع الترحيب بعرض المساعدة المقدم من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، التزمت العديد من الدول الأطراف بتقديم تقاريرها المتأخرة في أقرب وقت ممكن. وتعهد عدد من الدول الأطراف بدراسة الحاجة إلى وضع تشريعات محلية للتنفيذ، وأعرب بعضها عن نيته النظر في تطبيق القانون النموذجي الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعهدت بعض الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام بالتشجيع على الانضمام إليها في أوساط الجهات المحلية صاحبة المصلحة. كما أحاط المشاركون علماً بتوافر عدد من الأدوات والموارد المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك تلك التي تنتجها وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية).

برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٧- يعدُّ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من أكبر التحديات الأمنية والإنسانية الملحة التي تواجه المجتمع الدولي. وبرنامج العمل هذا، الذي اعتمد عام ٢٠٠١، قد وضع إطاراً سياسياً لمعالجة هذه المسألة على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي. وهو يهدف إلى الحد من العنف المسلح وجعل المجتمعات المحلية أقدر على تحقيق التنمية المستدامة.

١٨- ويسعى برنامج العمل جاهداً للارتقاء إلى مستوى التوقعات وقت اعتماده، كما أن منطقة المحيط الهادئ مصالحة هامة تطمح إلى تحقيقها في إطار العملية. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي بشأن البرنامج في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وسيتيح فرصة هامة لإعادة تنشيط الجهود الجماعية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والمسائل التي سيتناولها المؤتمر الاستعراضي تشمل ما يلي: التكنولوجيات الناشئة (مثل تلك المتعلقة بصنع أسلحة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد وتقنية البُوليمر)؛ ومنع تحويل الأسلحة وإعادة تشغيلها؛ والممارسات الفضلى لضمان تعطيل الأسلحة نهائياً؛ وأفضل السبل لمنع تسريبها.

١٩- وبالتالي، فإن مؤتمر منطقة المحيط الهادئ بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية قد اغتنم الفرصة للتعلم من الخبراء وتبادل الآراء الأساسية بشأن عملية استعراض برنامج العمل. وأكد الخبراء المشاركون في حلقة النقاش أن المؤتمر الاستعراضي يتيح فرصة لتجديد الالتزام بعملية برنامج العمل؛ وتقاسم المعلومات بشأن التحديات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وتوفير فرص المضي قدماً في معالجة المسائل الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتصل ببرنامج العمل. كما يتيح فرصة للنظر في بعض أوجه التآزر بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة، ولمواصلة تعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة.

٢٠- وتعهد المشاركون باستعراض المواقف الوطنية بشأن برنامج العمل في فترة ما قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي. واتفق أعضاء المنتدى على البقاء على اتصال وثيق خلال عملية الاستعراض في نيويورك وخلال المؤتمر الاستعراضي.

٢١- والمعلومات ذات الصلة ببرنامج العمل، إلى جانب "موجز العناصر" المقدم من رئيس المؤتمر الاستعراضي، يمكن الاطلاع عليها من الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament/convarms/revcon3/).

المرفق

التحديات التي تواجه التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها والاستراتيجيات التي حددها المشاركون للتصدي لها

١ - الحاجة إلى إرادة سياسية (من أجل إعطاء الأولوية لمعاهدة تجارة الأسلحة والاعتراف بأهميتها للمنطقة).

استراتيجيات مواجهة التحديات/المساعدة المطلوبة:

١' رفع مستوى التداول بشأن معاهدة تجارة الأسلحة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي: على سبيل المثال، الإشارة إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر مجموعة رأس الحربة الميلانيزية؛ وتناولها في اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ وغيرها من الاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى؛

٢' تعزيز الوعي بالروابط بين المعاهدة والالتزامات الدولية على نطاق أوسع، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهدف ١٦-٤)؛

٣' تسليط الضوء على سبل دعم المعاهدة للجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح في منطقة المحيط الهادئ.

٢ - محدودية القدرات المالية والتقنية والبشرية (على سبيل المثال، فيما يتعلق بقاعدة البيانات وإدارة المعلومات، والفجوات التشريعية، وأمن الحدود، والتحديات التي تواجه الإنفاذ).

استراتيجيات مواجهة التحديات/المساعدة المطلوبة:

١' دعوة النظراء الإقليميين للقيام بزيارات قطرية من أجل تبادل الخبرات، وكذلك الخبراء من منظمات المجتمع المدني؛

٢' الاستفادة من شبكات الخبراء والنظراء غير الرسمية في منطقة المحيط الهادئ (على سبيل المثال قوائم عناوين البريد الإلكتروني)؛

٣' التماس المساعدة (على سبيل المثال، فيما يتعلق بتحليل الثغرات التشريعية وبناء القدرات التقنية) من المصادر المتاحة، بما في ذلك الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٤' الاطلاع على الأدوات المتاحة والاستفادة منها، بما في ذلك القانون النموذجي المتعلق بالمعاهدة وقائمة المراقبة الوطنية النموذجية؛

٥' تحليل الثغرات التشريعية؛

٦' معالجة حركة تنقل الموظفين عن طريق ترتيب مشاركة الوكالات المهمة على نطاق أوسع في أنشطة المعاهدة، وضمان تخطيط تعاقب الموظفين ومسك السجلات.

٣- تدني التوعية، بما في ذلك في أوساط عامة السكان/المجتمع المدني.

استراتيجيات مواجهة التحديات/المساعدة المطلوبة:

'١' التواصل مع الشركاء والشبكات من المجتمع المدني لتبادل المعلومات بشأن أهداف المعاهدة ومضمونها؛

'٢' تعميم المنشورات الترويجية ذات الصلة، بما في ذلك الدراسة التي أعدها مركز الحد من العنف المسلح بشأن فوائد المعاهدة على نطاق أوسع.

الالتزامات المتعلقة بالمعاهدة

- اتفق المشاركون على تشاطر النتائج التي يتمخض عنها مؤتمر منطقة المحيط الهادئ بشأن معاهدات الأسلحة التقليدية مع الجهات المعنية الوطنية، ومتابعة الاستراتيجيات التي قد تساعد على مواجهة التحديات على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها؛
- واتفق المشاركون على اغتنام الفرص المتاحة لترقية مستوى التداول بشأن المعاهدة في المحافل الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك في اجتماعات قادة منتدى جزر المحيط الهادئ؛ وفي اجتماع قادة جزر المحيط الهادئ الذي ستستضيفه اليابان في الفترة من ١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠١٨؛
- واتفق المشاركون على الإشارة إلى مزايا الانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها في الإعلان الأمن المعزز لمنطقة المحيط الهادئ الذي تجري مناقشته في المنطقة حالياً؛
- واتفق المشاركون على تداول عناوين الاتصال بالبريد الإلكتروني من أجل إنشاء شبكة غير رسمية للمعاهدة تمكن من تبادل المعلومات وطلب الدعم من النظراء في منطقة المحيط الهادئ؛
- وأعرب عدد من المشاركين عن عزمهم على مواصلة أنشطة التوعية على مختلف المستويات:
- وأعربت كيريباس عن اهتمامها بإذكاء الوعي بالمعاهدة في أوساط أعضاء مجلس الوزراء؛
- وأعربت بابوا غينيا الجديدة عن عزمها على تعريف سكانها بالمعاهدة؛
- وتقترح تونغغا إصدار توصيات بشأن سبل المضي قدماً نحو التصديق على المعاهدة.
- وتبني عدة دول عمليات على مستوى مجلس الوزراء/البرلمان سعياً إلى الحصول على الموافقة على التصديق، وستواصل متابعة هذه العمليات؛
- تقترح فيجي إجراء مشاورات اللازمة المفوضية إلى استكمال التصديق على المعاهدة؛

- وقدمت بابوا غينيا الجديدة ورقة إلى مجلسها التنفيذي الوطني على أمل النظر فيها بحلول نهاية عام ٢٠١٨؛
- وأعدت فانواتو مشروع ورقة لمجلس الوزراء من المقرر استكمالها وتقديمها إلى المجلس بعد الانتهاء من المشاورات. وتتوقع التصديق على المعاهدة بحلول نهاية عام ٢٠١٨؛
- أما بالاو فهي بصدد صياغة ورقة وسياسة تشريعية لمجلس الوزراء بهذا الشأن وتعزم التصديق على المعاهدة بحلول نهاية عام ٢٠١٨.
- وتعمل عدة دول (جزر سليمان وفيجي وبالاو وفانواتو) مع أعضاء من منظمات المجتمع المدني (مركز الحد من العنف المسلح، وفريق العمل المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ) من أجل تحليل الثغرات، وسوف تحاول الاستفادة من هذه النتائج من أجل بناء الدعم السياسي والتوعية؛
- وأعربت بعض الدول عن رغبتها في الحصول على الرعاية لتمكينها من المشاركة في المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي سيعقد في اليابان في الفترة من ٢٠-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨؛
- وأعربت بعض الدول عن رغبتها في طلب الحصول على التمويل من الصندوق الاستئماني الطوع عن طريق أمانة المعاهدة (sarah.parker@thearmstradetreaty.org).